إحباط ٢٢ عملية خطف سيارات في السويداء

| السويداء – عبير صيموعة

كشف مصدر في قيادة شرطة محافظة السويداء عن إحباط ٢٢ عملية خطف وسلب لسيارات من خارج المحافظة في الأيام القليلة الماضية، من السيارات التي تم استدراجها عن طريق الهاتف أو بناء على إعلانات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وبين المصدر أن ذلك تم نتيجة لاتخاذ إجراء أمني من قيادة الشرطة تمثل بوضع دوريتين من شرطة منطقة شهبا بإمرة ضابطين إحداهما عند مركز الطرق العامة في قرية حزم على مدخل المحافظة الشمالي على طريق عام دمشق السويداء والثانية على المدخل الشمالي لمدينة شهبا.

وأضاف المصدر بأن الدوريتين موجودتين على مدار الساعة إذ تقومان بتوقيف كل سيارة قادمة إلى المحافظة من محافظات أخرى.

والتدقيق في وجهتها وتنبيه سائقها بعدم الدخول وتوصيل الأغراض التي تم طلبها عبر الهاتف إن لم يكن على علم بالمتصل والاتصال مع الجهة التي ينوي السائق الذهاب إليها ومعرفة إن كانت تلك الجهة حقيقية أم وهمية.

مبيناً أنه تم إرجاع العديد من السيارات القادمة للمحافظة والتي تم استدراجها بقصد تنفيذ أعمال خطف وسلب ما عدا سيارة واحدة جرى خطفها وسلبها نظراً لتأكيد صاحبها أنه على معرفة كاملة بوجهته وبالأشخاص المتصلين به.

هذا وتمكنت الجهات المعنية في المحافظة من إلقاء القبض على نحو ٥٠ شخصاً بجرائم تتعلق بالخطف والسلب منذ بداية العام الجاري.

تحويل بناء البلدية القديم إلى مركز تجاري

| اللاذقية – عبير سمير محمود

كشف رئيس مجلس مدينة الحفة في محافظة اللاذقية عبد الله السيد أحمد، لـ«الوطن»، عن سلسلة مشاريع مهمة يتم العمل عليها في المدينة، منها مشروع تحويل بناء البلدية القديم إلى مركز تجاري، موضحاً أنه تم الانتهاء من دراسة لهدم مبنى بلدية الحفة القديم لتحويله إلى بناء حديث بحيث يتم استثماره تجارياً. وأكد السيد أحمد أهمية المشروع كونه يقع وسط سوق المدينة، بحيث يتم الاستفادة منه كدخل إضافي للبلدية وفتح محال تجارية للراغبين بالاستثمار في هذا الموقع الإستراتيجي.

ولفت السيد أحمد إلى متابعة تنفيذ مشروع تحويلة الحفة بعد أن وصل لمرحلة التزفيت، مبيناً أن التحويلة تعد نقطة ربط مباشرة بين المدينة ومناطق الاصطياف، في خطوة تسهل حركة المرور أمام السياح، لعدم اضطرار المصطافين بالدخول إلى المدينة ما يخفف الازدحام عليهم ويوفر الوقت عموماً.

وحول مشروع المنطقة الحرفية، قال السيد أحمد إنه تم توقيع العقد بين البلدية وشركة الدراسات لدراسة المنطقة الحرفية بالكامل، مبيناً الأهمية الكبيرة للمنطقة، حيث تزيد النشاط الاقتصادي إضافة إلى أهميتها الاستثمارية من خلال زيادة مردود الدخل المادي للبلدية عبر استثمار العقارات في المنطقة، ومن ناحية ثانية تكمن أهمية المنطقة الحرفية بتخفيف الضغط عن المدينة عبر تجميع المهن في منطقة واحدة، إضافة للفت النظر إلى المدينة ما يشجع على البناء العمراني في المنطقة ويزيد الحركة فيها من جميع النواحي. ولفت السيد أحمد إلى أن المنطقة الحرفية ستعمل على توفير نحو ٥٠٠ فرصة عمل لأهالي القرى المحيطة بالحفة على الأقل في مرحلة البداية من خلال استقطاب اليد العاملة.

وعن مشروع مركز الانطلاق في الحفة أكد رئيس البلدية أن المركز مستثمر منذ ١٥ عاماً ولكنه غير مفعّل بشكل كامل، ما دفع البلدية إلى التقدم بطلب تخصيص للجهات المعنية بإضافة ١٠٠ دونم إضافي على مساحة المنطقة الحرفية ليقام بجانبها المركز، بعد أن يتم نقل سوق الهال والمسلخ ومركز الإطفاء من قلب المدينة، واستبدال الموقع بكراج موحد لتخديم أهالي القرى البعيدة بمركز انطلاق من مركز المدينة وإليها.

من جهة ثانية أشار السيد أحمد إلى البدء بتجهيز مكب قمامة على أطراف مدينة الحفة، بعد انتهاء عقد مطمر الجيس خلال الفترة الماضية، ويتم ترحيل القمامة إليه حالياً بشكل مؤقت ريثما يدخل المكب الجديد بالخدمة. ولفت رئيس بلدية الحفة إلى الانتهاء من تجهيز مصرف توفير البريد بالمدينة بعد تعرضه للأعمال التخريبية من العصابات الإرهابية، إضافة للانتهاء من تنفيذ نحو ٧٠ ٪ من أعمال إعادة تأهيل المركز الثقافي، على حين يتم استكمال تنفيذ إعادة تأهيل مصرف التسليف الشعبي الذي وصلت نسب تنفيذه إلى ٨٠ ٪، مشيراً إلى أن جميع هذه المباني كانت قد تعرضت لأعمال تخريبية على أيدي التنظيمات المسلحة الإرهابية خلال فترة وجودها بالمنطقة، ويتم العمل حالياً لإعادتها إلى الخدمة بأقرب وقت.

تسريب لقرارات قبل توقيعها من هيئة المحكمة وأخرى دون المستوى.. وقضاة لا يلتزمون بالدوام

الشعار للقضاة: لا تضيعوا وقتكم بالحديث عن التنقلات والمحسوبيات

| محمد منار حميجو

قال وزير العدل هشام الشعار: يجب أن نعمل على إعادة الثقة بين المواطن والقضاء والتي أصابها خلل خصوصاً بين القاضي والمواطن، داعياً إلى ردم الفجوة التي حدثت بينهما.

وخلال اجتماع عقده مع قضاة النقض والنيابة التمييزية وإدارة التشريع دعا الشعار إلى إلغاء مقولة «إذا وصلت القضية إلى القضاء حصّل إذا بتحصل» معتبر أن هذا الأمر لا يتم إلا بالعمل الجاد من القضاة.

وكشف الشعار أن هناك ملاحظات كثيرة حول عمل محكمة النقض والتشريع والنيابة التمييزية أهمها عدم التزام بعض القضاة بالدوام، كاشفاً أنه تمت إحالة قاض إلى مجلس القضاء الأعلى لأنه لم يداوم في إدارة التشريع منذ أكثر من سنة.

وأضاف: حينما يتم نقل قاض بقرار من مجلس القضاء الأعلى إلى إدارة التشريع والنّيابة التمييزية فإنها لا تعد عقوبة إطلاقا ولا يجب للقاضي أن يفهم ذلك لأنهما مفصلان من مفاصل القضاء.

وأكد الشعار أن بعض القضاة يعتبرون إدارة التشريع والنيابة التمييزية فترة للاستراحة وهو غير ملزم بالعمل أو بالدوام، لافتا إلى أن هناك نسبة لا بأس بها من القضاة لا يلتزمون بالدوام وهذا الأمر غير مقبول.

وأشار الشعار إلى أن هناك بعض القضاة في محكمة النقض يضيعون الوقت بالكلام والحديث عن المحسوبيات على حساب العمل، كاشفاً أن الإحصائيات دلت على أن الإنجاز في البت بالدعاوى ببعض الغرف ضعيف وهناك تراكم بالدعاوى.

وشدد الشعار على ضرورة تفرغ القضاة للفصل بالدعاوى بدلا من إضاعة وقتهم بالحديث عن التنقلات القضائية والمحسوبيات، مؤكداً أن مجلس القضاء الأعلى لا ينقل أي قاض إلا للمصلحة العامة ومن لديه اعتراض فليرفع طلب للمجلس لدراسته.

وأكد الشعار أن موضوع البت بالدعاوى سيتابع من إدارة التفتيش القضائي وأنه سيتم مراقبة جداول البت بالدعاوى والإحصائيات لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الموضوع.

وكشف الشعار أن هناك العديد من قرارات الحكم في محكمة النقض من دون المستوى المطلوب وخصوصا أن قضاتها لديهم خبرة في القضاء ما يقارب ٣٠ عاما، مضيفا: لا أقبل أن تكون هذه القرارات صدرت لعدم علم القاضي بالقانون.

وأضاف الشعار: يجب أن تكون هذه القرارات مرجعاً في القانون باعتبار أن محكمة النقض هي أعلى مراتب التقاضي وأن المتقاضين سيتداولون في النهاية قراراتها، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك اهتمام من القضاة على صياغتها.

وكشف الشعار أن هناك تسرباً لبعض القرارات التي تصدر من بعض غرف محكمة النقض قبل أن توقعها هيئة المحكمة.

وأوضح الشعار أن تسريب المداولة خطأ جسيم، مشددا على ضرورة سرية المداولة لكيلا يكون هناك ضغوط على القاضي الذي ينظر بأوراق الدعوى.

ولفت الشعار إلى ضرورة استقبال المواطن والإسراع في بت الدعاوى، مضيفاً: لا يهمني كمية الدعاوى التي يبت بها بمقدار ما يهمني نوعية القرار الذي يصدر عن المحكمة.

وأشار الشعار إلى تحسين معيشة القاضي وأن الوزراء وافقوا على ضرورة زيادة رواتب القضاة إلا أنه تم التريث بالموضوع لأن هناك أولويات، مؤكدا أنه في بداية العام سيتم الحديث به.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الشعار أن الاجتماع بالقضاة يأتي في إطار شحذ الهمم والتأكيد على الإسراع في البت بالدعاوى ليصل المواطن إلى حقه بسرعة وعدل.

وفيما يتعلق بموضوع الأتمتة أكد الشعار أنه سيتم قريباً أتمتة الوكالات في حلب، مشيرا إلى أنه سيتم البدء أيضا بأتمتة المحاكم في دمشق

من جهتها قالت رئيس إدارة التفتيش القضائي سلوى كضيب: يجب أن نعيد النظر في إمكانية إحقاق الحق، ضاربة مثلاً أن هناك دعاوى تسمى دعاوى انعدام الحكم بعدما تمر هذه الدعاوى على عشرة قضاة على الأقل وتصل إلى أعلى مراتب التقاضي تعاد إلى الصفر نتيجة هذه القرار انعدام الدعوى.

وفي مداخلة لها بالاجتماع اعتبرت كضيب أن هذه القرارات التي تصدر تعدم الحق وأصحابه وسمعة القضاء، معربة عن استغرابها أن تصدر مثل هذه القرارات من محكمة النقض أو أحد المشاركين كمستشار فيها.

- ضرورة ردم الفجوة بين المواطن والقاضي
- إحالة قاض إلى مجلس القضاء الأعلى لعدم التزامه بالدوام أكثر من سنة
- رئيس التفتيش القضائي: دعاوى انعدام الحكم إعدام للحق ولسمعة القضاء

المحافظ غير راض عن توزيع مازوت التدفئة

| القنيطرة - الوطن

طالب محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر رؤساء الوحدات الإدارية المتابعة والمراقبة والإشراف على جميع المشاريع التي تنفذ ضمن وحداتهم بعد منحهم الصلاحية الكاملة بذلك حيث توضع تلك المشاريع في الاستثمار وفي خدمة المواطن، مشيراً إلى أن دور رؤساء البلديات إيجاد الحلول للنهوض بالخدمات وليس تقديم الشكوى كحال المواطنين وتحقيق موارد مالية ذاتية، مضيفاً: من المؤسف أن نرفع لوزارة الإدارة المحلية طلبات للحصول على إعانة للبلديات لتسديد رواتب موظفيها وعامليها حيث يوجد حالياً نحو ست أو سبع بلديات تحتاج لتلك الإعانات.

وأشار محافظ القنيطرة خلال اجتماعه برؤساء البلديات إلى تخصيص ٢٥٠ مليون ليرة من وزارة الإدارة المحلية لإصلاح وصيانة آليات وسيارات القمامة، وهذا يتطلب التشدد في عمليات الإصلاح والمحافظة على الآليات واستثمارها بالشكل الأمثل، وقال: ما يثير الدهشة والاستغراب التقصير وغياب النظافة في الوحدات الإدارية وعدم تفعيل قانون النظافة رغم تعيين عمال نظافة بعقود موسمية وفرز آليات لتحسين واقع النظافة.

وتطرق عبد القادر إلى معاناة تجمعات النازحين في ريف دمشق فيما يخص توفير وتأمين مازوت التدفئة للمواطنين رغم زيادة مخصصات تلك التجمعات بطلب يومياً، مطالباً بالحكمة والعدالة من لجان التوزيع بالوحدات الإدارية حيث يستفيد من المادة كل المواطنين وتكليف عضو المكتب التنفيذي المختص بمخاطبة وزارة النفط لزيادة مخصصات تجمعات النازحين من مادة المازوت، إضافة إلى مطالبته بمذكرة حول واقع المازوت المخصص للتدفئة، مبدياً عدم ارتياحه ورضاه عن النسب الموزعة على أرض المحافظة وخاصة في مدينة البعث وعن ضبط توزيع المادة.

ومن أبرز معاناة الوحدات الإدارية نقص مادة مازوت التدفئة في تجمعات النازحين وخاصة البطيحة والحسينية وقدسيا وعرطوز وجديدة عرطوز والكسوة وسبينة حيث بلغت نسبة التوزيع نحو ٢٠ بالمئة وتقدر بـ٥٠ لتراً لكل عائلة، إضافة إلى نقص المياه في تجمعي عرطوز والكسوة نتيجة انخفاض غزارة الآبار في تجمع عرطوز وحصة كل منزل ساعة كل ثمانية أيام، كما أن مخصصات الكسوة ١٠٠٠ م٣ من المياه كل يوم، ومعاناة خان أرنبة من نقص في عدد حاويات القمامة، وتعطل الآليات الثقيلة ونقصها وخاصة في التجمعات التي عاد الأهالي إليها مؤخراً.

نوزع ٥٥٠ ألف لتر بنزين يومياً

طريف لـ«الوطن»: ٢٠٠ كازية بريف دمشق

| الوطن

أكد مدير محروقات ريف دمشق فيصل محمود طريف أن الخطة العامة لمازوت التدفئة لمحافظة ريف دمشق للشهر الحالي تتضمن توزيع ٣٩ طلباً يومياً أي بمعدل ٨٥٠ ألف لتر من مازوت التدفئة. مبيناً أن ما تم توزيعه خلال الشهرين السابقين وصل إلى ١٢ مليون لتر من مادة مازوت التدفئة.

ويفصل طريف بالأرقام ما تم توزيعه خلال شهري أيلول وتشرين إذ كانت حصة مدينة جرمانا نحو ٨٠٠ ألف لتر ومدينة التل وريفها ٢٤٧ ألفاً ومدينة قطنا ١١٧ ألف لتر ومدينة صحنايا وأشرفيتها نحو ٤٠٠ ألف لتر ومدينة قدسيا ٣٧٠ ألف لتر.

ويوضح مدير محروقات ريف دمشق أن ما توزعه مراكز شركته يوميا يقرب من ٢٤٠ ألف لتر عبر مركزي دمر وقطنا ومحطاتها الثلاث في يبرود وقدسيا والمطار.

ويبلغ عدد كازيات ريف دمشق التابعة للقطاع الخاص التي توزع لها المحروقات وفقاً لطريف ٢٠١ بين كازية وخزان وتوزع بمعدل ٦٠ ألف لتر يومياً خلال الشهر الحالي لدعم قطاع الزراعة بعد أن كان مخصصاً بـ٤٥ ألف لتر فقط على حين يصل ما يتم توزيعه للقطاع الصناعي يصل إلى ثمانية طلبات يومياً أي بما يقرب من ١٧٠ ألف لتر يومياً.

ويبين مدير محروقات الريف أن آلية التوزيع تعتمد على تسليم المادة لصاحب المحطة في القطاع الخاص وتتم المتابعة مع اللجان الفرعية برئاسة مدير المنطقة أو الناحية ويتم التوزيع بالتعاون مع لجان الأحياء وذلك بناء على القوائم المعدة مسبقاً للمسجلين على المادة، ويتأكد بنفسه عندما تصل إليه القوائم من وصول المادة إلى مستحقيها عبر الاتصال بعينة من المستفيدين من المادة وأي خلل في مراكز توزيع ريف دمشق تقع المسؤولية المباشرة على رئيس المركز وسائق الصهريج اللذين يتحملان المسؤولية كاملة في حال أي خلل بعدم توزيع كامل المادة على مستحقيها أو عدم وصولها.

وبيّن مدير محروقات أن مديريته تقوم إضافة إلى ذلك بالتوزيع المباشر مؤكداً أن ظاهرة الاتجار بالمادة لا يمكن إلغاؤها وما نحاوله هو الحد من هذه الظاهرة عبر إيصال المادة لمستحقيها ويؤكد طريف أن الحل الأنجع لإنهاء مشاكل توزيع مازوت التدفئة وإيصاله إلى مستحقيه يكون عبر مشروع البطاقة الذكية. مبيناً أنه تم توقيع مذكرة التفاهم بين شركة محروقات ومحافظة ريف دمشق وتم تشكيل لجنة من أجل تشكيل اللجان الفنية المختصة وتحديد مراكز التسجيل.

ويبين طريف أنه بدئ بتوزيع مباشر لمازوت التدفئة خارج إطار التسجيل وذلك عبر تسيير سيارات تابعة لمحروقات على محاور مختلفة بمعدل مئة ألف لتر لكل محور من المحاور التي يوجه بها المحافظ أسبوعياً، وعلى عدد من محاور محافظة ريف دمشق منذ نهاية الأسبوع بمعدل وسطي ٥٠٠٠ آلاف لتر يوميا وذلك حسب الحاجة.

ويبن طريف أن معدل ما يتم توزيعه يومياً من مادة البنزين في ريف دمشق ٢٦ طلباً بما يقرب من ٥٥٠ مليون لتر من المادة.

محافظ حماة مراقب دوام!

| حماة- محمد أحمد خبازي

بعد مديرتي المصالح العقارية والمالية اللتين وجد فيهما تسيباً بالعمل والدوام الرسمي واقترح على وزيري الإدارة المحلية والمالية بكتابين فرض عقوبات بعشرات الموظفين المهملين، قام محافظ حماة محمد الحزوري صباح أمس «بكبسة» على لجنة فحص العاملين ودائرة الطبابة الشرعية، ووجه مدير الصحة بفرض عقوبة التنبيه بحق عدد من الأطباء العاملين فيهما لتغيبهم عن عملهم.

على حين أعجب الحزوري بحسن سير العمل في فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبالإجراءات المتخذة لإنجاز معاملات المتقاعدين وتقديم التسهيلات اللازمة لأبناء محافظات حماة والرقة وإدلب من موظفين ومتقاعدين.

وأكد أن رضا واستحسان المتقاعدين تجاه المؤسسة مرهون بمدى جودة الخدمات المقدمة وصولاً إلى سرعة استكمال معاملاتهم وحصولهم على تعويضاتهم ومستحقاتهم المالية.

ولفت إلى ضرورة استدراك بعض الملاحظات المتمثلة بتراتبية العمل المتوارثة خلال الفترات السابقة لتقديم أفضل الخدمات للمراجعين.

وأوعز الحزوري إلى مدير التأمينات الاجتماعية حاتم الحموي بمراسلة الإدارة العامة والتنسيق مع مديرية التقانة والمعلوماتية في الأمانة العامة للمحافظة بخصوص ما يمكن تقديمه من خدمات إلكترونية تتعلق بتسهيل إنجاز معاملات التأمينات الاجتماعية في مركز خدمة المواطن، إضافة إلى ما تم تداوله مع مدير مكتب شؤون الشهداء بخصوص فرز عاملين من المؤسسة للعمل لمصلحة المكتب لإنجاز معاملات ذوي الشهداء.

فيما أكد الحموي أنه تم تكليف موظفين لدى المؤسسة لاستكمال وإنجاز أضابير الشهداء من جهة وتسيير أمور ذوي الشهداء من جهة ثانية وذلك في إطار تقديم التسهيلات والامتيازات لهم.